جامعة الأزهر
كلية الشريعة والقانون بأسيوط
المجـــلة العلميـــة

مرتكزات الانتقال الديمقراطي في ليبيا وعوائقه

إعداد

الباحث / عماد علي نقريش

قسم السياسة الشرعية ــ أكاديمية الدراسات الإسلامية ــ جامعة ملايا

إشراف

د . عبدالوهاب مهيوب مرشد عامر
قسم السياسة الشرعية
أكاديمية الدراسات الإسلامية ــ جامعة ملايا

د . محمد زيدي بن عبدالرحمن
قسم السياسة الشرعية
أكاديمية الدراسات الإسلامية ــ جامعة ملايا

(العدد الخامس والثلاثون الإصدار الثالث يوليو ٢٠٢٣م الجزء الأول)

مرتكزات الانتقال الديمقراطي في ليبيا وعوائقه

عماد علي نقريش.
قسم السياسة الشرعية، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة ملايا، ماليزيا.
البريد الإلكتروني: emadnegerish@gmail.com

ملخص البحث:
تهدف الورقة البحثية إلى معرفة مرتكزات الانتقال الديمقراطي الليبي، وإبراز عوائقه، ومعرفة تداعيات التحول الديمقراطي في ليبيا على المستوى الإقليمي، حيث أصبحت مرتكزات التحول الديمقراطي محل اهتمام الباحثين على المستوى العربي والإقليمي كأقل تقدير، ومرد ذلك إلى طبيعة العملية الانتقالية التي عرفتها ليبيا بخلاف الدول العربية الأخرى، حيث يوجد تركيز على فهم وتمحيص مسار التحول الديمقراطي في ليبيا، ومراجعة العوامل المحفزة لعملية التغيير ومختلف التداعيات الأمنية التي فرضتها على دول المنطقة من مركب أمني. سلك الباحث المنهج التاريخي والتحليلي بغية متابعة عملية التحول الديمقراطي ومرتكزاته خلال فترة الدراسة، مع تحليل مسار التحول الديمقراطي الليبي من أجل الوصل إلى النتائج المطلوب، توصلت الدراسة إلى إن عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا تظل مرهونة بوجود قيادات سياسية كفؤة تتبنى الديمقراطية خيارا استراتيجيا والتزاما وتعهدا وطنيا، وإن عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا تواجه عوائق وصعوبات نجملها، دون الجزم بحصرها، في ستة تحديات رئيسة هي: الثقافة السياسية الهشة، وضعف مؤسسات الدولة، والأوضاع الاقتصادية المتردية، والعوامل الاجتماعية المفرقة، وهشاشة المجتمع المدني، والفشل في التوافق حول قواعد العملية السياسية والسياسات العامة، والتدخل الأجنبي، ولا يمكن فهم تكاليف عملية الانتقال ودراستها بمعزل عن البلدان الأخرى.

الكلمات المفتاحية: مرتكزات – الانتقال – الديمقراطي – ليبيا – عوائق.

Foundations of the Democratic Transition in Libya and Its Obstacles

Emad Ali Naqraish,

Department of Islamic politics, Academy of Islamic Studies, University of Malaya, Malay.

Email: emadnegerish@gmail.com

Abstract:

The present research paper aims to know the foundations of the Libyan democratic transition, highlight its obstacles, and know the repercussions of the democratic transition in Libya at the regional level. The foundations of democratic transition have attracted the attention of researchers at the Arab and regional levels, at least, and this is due to the nature of the transitional process that Libya has witnessed, unlike other Arab countries. The researcher followed the historical and analytical approach in order to follow up the process of democratic transition and its foundations during the study period, while analyzing the path of Libyan democratic transition in order to reach the study results. The study concluded that the process of democratic transition in Libya remains dependent on the presence of competent

political leaders who adopt democracy as a strategic choice and as a national commitment. The process of democratic transition in Libya faces obstacles and difficulties that we can roughly sum up in six main challenges: the fragile political culture, the weakness of state institutions, the deteriorating economic conditions, the dividing social factors, the fragility of civil society, the failure to agree on the rules of the political process and public policies, and foreign intervention.

***Key Words*: Foundations - Transition - Democratic - Libya - Obstacles.**

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

عاشت بعض الدول العربية إثر أحداث الربيع العربي فوضى لازالت تعاني منها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً إلى يومنا هذا، ومن جملة هذه الدول دولة ليبيا حيث تعرضت لموجة من التحولات والتغيرات في مختلف الأصعدة منذ أن أزيح النظام السابق –والذي استمرَّ لأكثر من أربعين سنة– بسبب شرارة الاحتجاجات الشعبية ضده، وبسبب تدخل دول الحلف بالطائرات الحربية؛ حتى أدَّى ذلك إلى قتل معمر القذافي وانهيار حكمه؛ ليبدأ الشعب الليبي منعطفاً تاريخياً آخر من القتال الداخلي والصراع الدامي والممول من خارج حدود جغرافية أرض ليبيا، قصداً في الاستحواذ على ثروة الشعب الليبي وقراره السياسي؛ فزاد الأمر غربةً ومعاناةً، فقر وتدنٍ لمستوى العيش والدخل، غياب فرص العمل، انهيار مؤسسات الدولة؛ حيث صار لكل طرف من الأطراف المتصارعة رئيساً وحكومة ووزراء داخل الدولة الواحدة، وصارت المليشيات والجماعات المتطرفة المدعومة من القوى الإقليمية تتصدر المشهد؛ رغبةً في السيطرة على مفاصل الدولة وثرواتها خدمةً لتلك القوى؛ وهذا يستدعي منا أن نتعرف على مرتكزات الانتقال الديمقراطي في ليبيا، والعوائق التي وقفت حجر عثرة أمام طموحات الشعب الليبي وتطلعاته المستقبلية.

المشكلة البحثية:

إن عملية بناء الديمقراطية في ظروف تحول الأنظمة السياسية هو أمر مركب، لكنه أمر ضروري لأن شكل النظام السياسي المؤسساني والقانوني يمكن أن يلعب دوراً أساسياً في استمرارية وتقدم النظم الديمقراطية بصورة أكيدة، وذلك

بتوفير آلية مناسبة لإدارة الصراع في حدود النقاش السلمي ومن خلال تشجيع الاتفاق حول مجموعة من المبادئ الرئيسية، غير أن مرحلة الانتقال الديمقراطي في ليبيا عرف موجات عنف ورفض لأي شكل لإسقاط النظام، فقد أدت الاحتجاجات الليبية إلى إعادة تشكيل الخريطة السياسية الليبية بطريقة جذرية لمصلحة القوى غير الحكومية، بل لم يقتصر المشهد الليبي على هذا فحسب؛ فهناك دولة عربية وإسلامية زودت الجماعات المتطرفة بالأسلحة والمال، بل عملت على استقطاب جماعات إرهابية من شتى أقطار الأرض إلى الأراضي الليبية؛ فانحرف مسار الثورة، وصارت مراكز القرار تتجاذبه دول من هنا وهناك؛ مما ترتب عنه صراع أقليمي رغبة في الاستحواذ والسيطرة على قرار الحكم وثروات الشعب الليبي، وتفاقمت المشكلات على مستوى المجتمع والأسرة الواحدة، وأصبحت الدولة هشة في جميع مجالاته[1].(١)

وبناء على ما سبق بنى الباحث دراسته على مجموعة من الأسئلة، وهي تتمثل في الآتي:

تساؤلات الدراسة:

ما هي مرتكزات الانتقال الديمقراطي الليبي؟

ـ ما هي عوائق الانتقال الديمقراطي الليبي؟

ـ ما هي تداعيات التحول الديمقراطي في ليبيا؟

(١) الكوت، البشير، الفساد في ليبيا وآليات مكافحته، مجلة الحقوق والحريات، العدد٢ـ جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مخبر الحقوق والحريات في الانظمة المقارنة (٢٠١٦)، ص ١١٠ – ١١٤.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف البحث في الآتي:

ـ معرفة مرتكزات الانتقال الديمقراطي الليبي.

ـ إبراز عوائق الانتقال الديمقراطي الليبي.

ـ التعرف على تداعيات التحول الديمقراطي في ليبيا على المستوى الإقليمي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في تبيان الأسس والركائز والعوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي بالنظر لما تشهده النظم السياسية في بلدان العالم الثالث من تطورات وانتقالات نحو الديمقراطية، لذا اقتضت الضرورة إلى البحث بشكل معمق في العوامل المؤثرة وتبيان أهميتها كمرجع يستفاد منه الدارسون لهذا الموضوع المهم.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج التحليلي والذي يتبني وصف وتحليل ظاهرة التحول الديمقراطي، مع الوصول إلى توصيات ونتائج على أساسها يتم وضع المرتكزات الأساسية من أجل الوصول إلى التحول الديمقراطي.

الحدود الزمانية والمكانية:

فترة البحث تمتد من فترات الربيع العربي في سنة ٢٠١١م وحتى آخر التطورات التي تشهدها ليبيا والمنطقة العربية، والتي تضمنت العديد من المؤتمرات والمنتديات والندوات التي طالبت بالإصلاح والديمقراطية وإعطاء دور فعال لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني.

وفيما يتعلق بالحدود المكانية فتتمثل في دولة ليبيا.

مصطلحات الدراسة

١. مرتكزات: جمع مؤنث سالم، مفرده مرتكز، وارْتَكَزَ بمعنى ثبت واستقر، نقول ارْتَكَزَ الأساسُ: ثَبَتَ واسْتَقَرَّ، وارْتَكَزَ العِرْقُ: اِضْطَرَب، اِخْتَلَجَ، وارتكز علَى عَصَاهُ: أي اِعْتَمَدَ عَلَيْهَا، وارتكز إلى الشَّيء، أي: اعتمد عليه واستند إليه.(١) قَلَ الشيءَ ــُ

٢. الانتقال: التحول، يقال: نقل الشيء أي حوَّله من موضع إلى موضع، ونقل الكتاب أي نسخه، ونقل الخبر أو الكلام: بلَّغَه عن صاحبه. ونقل الدَّوابَّ: سقاها نَهَلاً وعَلَلاً. والشيءَ الخَلَق: أصلحه ورَفَعَه بالنَّقيلة. يقال: نقَل الثوبَ، ونقَل النَّعْل. ونقل البعيرُ: أصابه داء في خُفّه فيتخرّق منه. فهو نَقِل، وهي نَقِلَة.(أنْقَلَ) الشيءَ الخَلَق: نَقَلَه.(نَاقَلَ) الفرسُ: وضع رجليه مواضع يديه في السَّيْر. وتخطَّى في عَدْوِه العوائق.(٢)

ويقصد بالانتقال التحول من فكر إلى فكر، أو من مذهب إلى مذهب، والتحول من مكان إلى مكان، وانتقال الخدمة هي مرحلة في دورة حياة خدمة تكنولوجيا معلومات معينة.

١. الديمقراطية: يقصد بها نظام الحكم، حيث تكون السلطة العليا بيد الشعب،(٣) الذي يمارس سلطاته بشكلٍ مباشرٍ، أو عن طريق مجموعة من الأشخاص يتمّ انتخابهم لتمثيل الشّعب بالاعتماد على عمليةٍ انتخابيّةٍ حرةٍ، حيث ترفض

(١) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، المتوفي، ٧١١ه، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤ه، ج٧، ص٣٦٥.

(٢) المصدر نفسه، ج٩، ص٤٣٨

(٣) محمد طه بدوي وآخرون، مدخل إلى العلوم السياسية، ٢٠٠٥، ط٢، ص ٢٣٤

الديمقراطية جعل السلطة كاملةً ومُركّزة في شخصٍ واحد، أو على مجموعة من الأشخاص كالحكم الدكتاتوري، أو الأوليغارشية (حكم الأقليات).[١]

٢. ليبيا: دولة عربية تقع في شمال أفريقيا يحدها البحر المتوسط من الشمال، ومصر شرقاً والسودان إلى الجنوب الشرقي وتشاد والنيجر في الجنوب، والجزائر، وتونس إلى الغرب، وتُعدُّ ليبيا رابع أكبر دولة مساحةً في إفريقيا، عاصمة ليبيا هي طرابلس والتي تعد أيضاً أكبر مدن البلاد، وتقع في غرب ليبيا، ويسكنها أكثر من مليون نسمة من إجمالي عدد سكان البلاد.

٣. عوائق: جمع تكسر، ومفردها عائق، وهو اسم فاعل من الفعل الرباعي عوق، عاقه عن كذا يعوقه، وإعتاقه أي حبسه وصرفه عنه، وعوائق الدهر: الشواغل من أحداثه[٢]بمعنى أن العوائق هي ما يعوق الفكر والإرادة في الوصل إلى الأشياء.

الدراسات السابقة:

١- دراسة (حمد،٢٠١٨م) العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي، حيث هدفت للتعرف على جملة التحديات والإشكاليات المتعلقة بالتحول الديمقراطي، والمفاهيم وأفاق تطور عملية الانتقال والتحول الديمقراطي وشروطها الرئيسية.

٢- دراسة (أبو حجر،٢٠١٧م) بعنوان دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية ليبيا (دراسة حالة)

---

(١) زياد جهاد حمد، العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي، مجلة مداد الآداب، مجلد (١)، العدد (١٤)، ٢٠١٨، ص٢٣.

(٢) الجوهري، الصحاح، بيروت، لبنان، ط٣، ٢٠٠٨، ج٥، ص٢٢، مادة عوق.

٢٠١٢/٢٠٠٢م، وهدفت إلى التعرف على واقع منظمات ومؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي عموماً والمجتمع الليبي خصوصاً، والوقوف على أهم الإشكاليات التي يثيرها وتحديد العقبات والعوائق المرتقبة التي تواجهه، والتي توصلت إلى إن تنظيمات المجتمع المدني توجد في معظم العالم – منها عالمنا العربي– هذه التنظيمات من حيث الكم والكيف تختلف باختلاف الظروف البيئية المحيطة التي تتباين من دولة إلى أخرى ومن منطقة إقليمية إلى أخرى، والتزام منظمات ومؤسسات المجتمع المدني بتحقيق الديمقراطية، وصياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس جديدة ترتكز على مبادئ المواطنة وسيادة القانون وتحقيق العدالة تساهم في خلق بيئة اجتماعية مبنية على شراكة.

٣- دراسة (المغيري، الحصاوي ٢٠١٦م) التحول الديمقراطي في ليبيا: تحديات ومآلات وفرص، والتي هدفت إلى تحليل عملية التحول الديمقراطي، كي نستعين بها في تشخيص التحديات التي تواجه هذه العملية في ليبيا، ثم نعرض مآلات قد يفضي إليها الفشل في إتمامها، والفرص المتاحة للحول دون فشلها، ونختتم بمحاولة تفسير تأخر الليبيين عن جيرانهم في طي صفحتهم الانتقالية، وقد توصلت إلى عوائق التحول الديمقراطي في ليبيا وتأخر إنتقال الديمقراطية إليها.

٤- دراسة (بودودة،٢٠١٦م) التحول الديمقراطي في ليبيا وتداعياته على دول الجوار الإقليمي: المركب الأمني الإقليمي كمقاربة تفسيرية، وقد هدفت إلى دراسة التحول الديمقراطي في ليبيا وأثره على الدول المجاورة، فالواضح أن العملية الانتقالية في ليبيا تعد الحدث الأبرز في معالجة السياسة الدولية

ومحل اهتمام الباحثين على المستوى العربي والإقليمي كأقل تقدير، ومرد ذلك لطبيعة العملية الانتقالية التي عرفتها ليبيا بخلاف الدول العربية الأخرى، وتنشأ هذه الطبيعة من الأثر المعقد وغير الحاسم بشكل خاص للتدخل الدولي في ليبيا ودوره في إسقاط النظام السابق وفقا للقرار الأممي ١٩٧٣م.

إجراءات البحث

بعد تحديد مشكلة الدراسة، وأهمية وأهداف الدراسة، والاطلاع على العديد من الدراسات التي ناقشت موضوع الدراسة، وعرض الدراسات السابقة، ومصطلحات الدراسة، وبعد إبراز مناهج البحث من أجل تحليل موضوع الدراسة، تم استخدام أداة دراسة الحالة في ليبيا، ثم الوصول إلى النتائج والتوصيات الخاصة بالدراسة.

هيكل البحث

تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة تحتوي على النتائج والتوصيات، وقد جاءت على النحو التالي:

المبحث الأول: مرتكزات الانتقال الديمقراطي الليبي ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول: الوضع الراهن في ليبيا

المطلب الثاني: شرعية مؤسسات المرحلة الانتقالية

المبحث الثاني: عوائق الانتقال الديمقراطي الليبي ، وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول: تخلف الوعي السياسي

المطلب الثاني: الثقافة السياسية لدي المواطن الليبي

المطلب الثالث: العوائق الأمنية للانتقال الديمقراطي في ليبيا

المطلب الرابع: الأوضاع الاقتصادية المتردية

المبحث الثالث: تداعيات التحول الديمقراطي في ليبيا ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول: تداعيات التحول الديمقراطي في ليبيا على المستوى الوطني

المطلب الثاني: تداعيات التحول الديمقراطي في ليبيا على المستويين الإقليمي

المبحث الأول

مرتكزات الانتقال الديمقراطي الليبي

من المعروف إن التداول السلمي للسلطة لا يمكن إلا من خلال مرتكزات ومقومات، وعند النظر إلى مرتكزات الانتقال الديمقراطي في ليبيا يجد بأنها تحتاج إلى وعي الشعب والنخب السياسية في مقاربة الآراء وصهرها في بوتقة خدمة الوطن بما يحفظ له سيادته وثرواته وحقه وحقوقه؛ وبهذه النظرة تعتبر الأقدر على تفسير عملية التحول الديمقراطي المحلية والتنبؤ بقادم مسارها. غير أن القوى السياسية سلكت أنماطاً متعددة أسهمت بشكل كبير في ارتهان القرار السياسي لإملاءات خارجية.[1] وقد قسم الباحث هذا المبحث إلى مطلبين: الوضع الراهن في ليبيا، شرعية مؤسسات المرحلة الانتقالية

المطلب الأول

الوضع الراهن في ليبيا

المقاربات النظرية تظل عاجزة عن تفسير خصوصيات أي تجربة وطنية؛ لأنه يقصد منها وضع إطار عام يندرج تحته أعداد كبيرة من التجارب البشرية، لذا فإنها عرضة لهدر الكثير من التفاصيل المهمة لفهم أي تجربة بعينها، ومجمل ما يلخص في مثل هذه المقاربات النظرية هو وجود صعوبات كأداة تواجه عملية التحول الديمقراطي في ليبيا. ولتخطي الصعوبات يستوجب تحديد طبيعتها،

(١) خالد حنفي، الحسابات المتداخلة لانخراط بعض القوى في النزاع الليبي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٩ ص١٤٢.

والبحث عن الأسباب التي أورثتها، ولأن طي الصفحة الانتقالية يحتاج إلى تمظهر رسمي لتخطي بعض صعوبات التحول الديمقراطي.[١]

بينما تتضارب المؤشرات في تحديد ما سوف تؤول إليه المراحل الانتقالية، لا شك في أن ليبيا تحتاج إلى قطع مراحل طويلة حتى تتمكن من معالجة العواقب والآثار المترتبة على مساوئ حكم القذافي؛ لأن تركته لم تقتصر على انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب وإهدار الأصول الطبيعية والمالية الوطنية. بل كان نادرًا ما يتم إنشاء نظام جديد للقيم حتى اكتماله؛ لأنه يظل دائمًا خاضعًا للانحدار والسير إلى الوراء، ولا يكتسب التغيير على الإطلاق؛ لأنه لا يتم على خط مستقيم، بل يمشي. طريق مليء بالتناقضات. والتمزقات والآلام من الواضح أن تغيير نظام القيم في ليبيا له أسعار باهظة الثمن لا تقل عن دمار وخراب، وقد بدأ الليبيون في دفعها بالفعل.

ولدى عمليات الانتقال الديمقراطي في ليبيا عوائق وصعوبات مجملة في ستة تحديات رئيسية، دون الجزم بحصرها، وهي: الثقافة السياسية الهشة، ضعف مؤسسات الدولة والأوضاع الاقتصادية المتردية، ضعف العوامل الاجتماعية المفرقة، هشاشة المجتمع المدني، والفشل في التوافق حول قواعد العملية السياسية والسياسات العامة، التدخل الأجنبي.[٢]

---

(١) محمد، صالح، سيناريوهات الدور العسكري في مواجهات الجماعات المسلحة داخل ليبيا، ط١، ٢٠١٣، ص٢٣.

(٢) خالد حنفي، الجوار القلق، تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٨٨، السنة ٢٠١٢، ص-ص: ١١٢-١١٨.

وفيما يسهم كل تحد بطريقته ونصيبه في إعاقة عملية التحول المرجوة، قد تتضافر التحديات مجتمعة في ترجيح احتمالات نسفها بالكامل. ولعلنا بالنظر إلى العوائق بوصفها تحديات نضمر رؤية تفاؤلية مقتضاها ليس هناك ما يحول دون قدرة الليبيين على تخطي هذه العوائق عبر مجابهة التحديات المفروضة، ومن ثمَّ فإن المواقف التي اتخذتها بعض الشرائح في اتجاه تعزيز الدولة المدنية أدَّت إلى نجاح التجربة الانتخابية أربع مرات متتالية؛ مما تؤكد بأن الشعب الليبي يراهن على الحلول السلمية، رغم انتشار السلاح، ويفضل الخيارات الديمقراطية، رغم حداثة العهد بها.

وبعد ثورة فبراير، في حال قصر الفترة المنقضية، ومستحقات التحول، وحداثة التجربة الديمقراطية، دون اتخاذ خطوات مهمة نحو الإصلاح الذي من شأنه رفع هذا الوعي انفتحت كل الأبواب وكل النوافذ، واندفعت الرؤى السياسية والأيديولوجيات الفكرية في بيئةٍ لم تحتضن ثقافة الحوار، وقيم التسامح، وقبول الرأي الآخر؛ مما تسببت بالعنف والصراع بين الأطراف بقوة السلاح حتى أصبح العنف وسيلة لفرض التوجيهات والرغبات، بل لم يكتفوا بهذا فحسب، حتى وصل الأمر إلا أن يتهم بعضهم بعضاً في الخيانة والمروق عن الإسلام. وأصبحت هذه اللغة إيدلوجية في وجه كل موقف مخالف. بطبيعة الحال، لا يمكن تكوين الوعي السياسي بطريقة تدعم القيم الديمقراطية في مثل هذه الظروف وفي مثل هذه البيئة.

ويكفي أن ندلل على فساد المنظومة القِيمية الأساسية في الوعي السياسي المحلي لدى الليبيين هو طاعتهم لبعض التوجيهات السياسية كما رُصدت في المسح الشامل لآراء الليبيين في القيم؛ لأن الطاعة تعتبر قيمة سكونية، وتحث

على الانصياع للسلطة والتسلط، في حال يعد فيه التقليد والانصياع تخلي عن المسؤولية وعائق للمبادرة؛ مما يعني أن الطاعة تحظى بأهمية كبيرة في منظومة الليبيين القِيمية، وغالبيتهم سعى في غرسها في نفوس أبنائهم، وهذا الانصياع ليس له وجود في بعض الدول راسخة الديمقراطية، حيث يمثل في الولايات المتحدة ٢,٨% وفي ألمانيا، ٣,٢% وفي السويد، و١,١%. مع العلم أن اعتبار طاعة الحاكم خاصية مهمة للديمقراطية ناجم عن تنشئة سياسية هشة، أنتجت ثقافة توقر الانصياع لمن تولى الحكم، بلا مراعاة إتقانه لعمله.

وبالنسبة للمشاركة الفعلية في العملية السياسية فإن ٩٢.٩٪ من السويديين، ٩٠.٨٪ من الأمريكي الذين قد وقعوا عريضة، بينما هذا ينطبق فقط على ٢١.٥٪ من الليبيين. وفي مشاركات التظاهرات السلمية، فقد بلغت النسب ٧٣.٢٪ في السويد، و ٦٨.٥٪ في الولايات المتحدة، وانخفضت إلى ٤٩.٩٪ في ليبيا. أما بالنسبة للمشاركة في الإضرابات فقد بلغت المعدلات ٢٠.٩٪ في ليبيا، فيما ارتفعت إلى ٤٩.١٪ في الولايات المتحدة ٧٢.٥٪ في السويد

وقد اتضح تفسير هذه التفاوت في النسب أن البلدان راسخة الديمقراطية تملك ثقافة المشاركة التي تغرس في المواطن الإحساس بقدرته على التأثير في العملية السياسية، بينما لا يزال المواطن في بلدان الربيع العربي تحت هيمنة ثقافة الشعور بعدم قدرته على التأثير على العملية السياسية ولا فائدة من مشاركته فيها.[١]

(١) رفعت سعيد، الثورات العربية: محاولات الانتشار وعوامل الاحباط، مجلة شئون عربية، العدد ١٥٦، السنة ٢٠١٣، ص٣٧.

تظل عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا رهينة الكفاءة السياسية التي تتبنى الديمقراطية خياراً استراتيجياً وتعهداً وطنياً. غير أن المتأمل في دور القيادات السياسية الليبية يأتي بعد ثورة فبراير. ولا شك في عدم كفاءاتها في هذا الصدد.

وبالنسبة للمجلس الانتقالي تحديداً، عبرت "هيومان رايتس وتش" عن قلقها من ضعف درجة الشفافية، لعدم علم الشعب بما يدور في أركان هذا المجلس، بل كانوا يتوجسون من سيطرة وتنفذ أصحاب فئات محددة أو توجه معين. وعلى المستوى التشريعي، نجد غياب واضح في التحديد للمسؤوليات، أدى إلى التداخل في الاختصاصات وجدل مستمر مع المكتب التنفيذي.

مع أن الميزانيات ضخمة مخصصة إلا أن المجالس التشريعية والحكومات المتتالية قد فشلت في وضع الحلول الفعالة لتحريك عجلة الاقتصاد الوطني، وبناء جيش وطني. وهذا ما أثر تأثيراً سلبياً على ثقة المواطنين في مؤسسات الفترة الانتقالية وقادتها السياسيين.

وتؤثر درجة الثقة في المؤسسات التشريعية والتنفيذية على مدى قبولها والإحساس بشرعيتها، وتشكل من ثم مؤشرًا حاسمًا على جودة أدائها. وقد تبين من "المسح القيمي الشامل" انخفاض درجة ثقة الليبيين، مقارنة مع نظائرها عند شعوب أخرى، في المؤسسة العسكرية (القوات المسلحة) والمؤسسة الأمنية (الشرطة) والمحاكم (السلطة القضائية) والبرلمان (السلطة التشريعية) والحكومة المركزية في العاصمة (السلطة التنفيذية).

أما انقسام الليبيين في هذا الصدد فقد يكون استجابة لطبيعة التجربة الليبية. فمن جهة، تعكس عدم الثقة في المؤسسة العسكرية النظرة السلبية لحركة الفاتح ١٩٦٩م وطبيعة الحكم العسكري الذي هيمن على البلاد وأدى إلى تخلفها سياسيا

واقتصاديا واجتماعيا، إلى جانب أن الكتائب الأمنية المحسوبة على القوات المسلحة الليبية وقفت مع النظام السابق حتى النهاية [١].

ومن جهة أخرى، يمكن إرجاع موقف الواثقين في المؤسسة العسكرية إلى انشقاق عدد كبير من ضباط وجنود القوات المسلحة مبكرا، ورغبة المواطن الليبي في وجود مؤسسة عسكرية قوية في خضم فوضى السلاح السائدة. وبطبيعة الحال، لا يتعين موضع ثقة الليبيين، وحال الانفلات الأمني كما ذكرنا، في قدرة المؤسسة العسكرية الفعلية على فرض سيطرتها واستعادة هيبة الدولة.

المطلب الثاني

شرعية مؤسسات المرحلة الانتقالية

ليس في وسع أي مجتمع ديمقراطي أن يستمر طويلاً ما لم يكن يتمتع بشكل من أشكال الشرعية. والشرعية مفهوم يصعب تحديده وقياسه، خصوصاً في المجتمعات التسلطية، غير أنه يمكن فهمه بصورة أفضل إذا ما جُزئ إلى ثلاثة مكونات:

١- الشرعية الجغرافية:

وتعني إن الذين يعيشون ضمن نطاق الدولة يقبلون حدودها الإقليمية أو لا يعارضونها إلا عبر الوسائل الدستورية. إذا لم يحس الأفراد والجماعات بشرعية الإطار الجغرافي للدولة فسوف تتعرض العمليات السياسية الديمقراطية للتهديد، وفي الحالات المتطرفة قد يأخذ التهديد شكل حركات انفصالية. وعندما

(١) أيمن شبانة، التدخل الخارجي في ليبيا. . الدوافع والتداعيات، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية: رابط https: //pharostudies.com/?p=3339

لا تتوفر للجماعات وسائل ديمقراطية لتحقيق الانفصال، فمن غير المحتمل أن يلتزموا بالعمليات الديمقراطية، ويصبح العنف أمراً محتما تقريباً.

وفي ليبيا، ظهرت دعاوى إرهابية متطرفة ترفض فكرة الدولة، بل ترفض عملية التحول الديمقراطي بمجملها. وبسبب عمليات التهميش التي مارسها النظام السابق، واستمرارها بعد ثورة فبراير، ظهرت دعاوى انفصالية، وإن اتخذت من الدعوة إلى نظام فيدرالي ذريعة لتمرير مقاصدها. وفي الحالين، ثمة تشكيك صريح أو مضمر في شرعية الإطار الجغرافي للدولة والهوية الوطنية المشتركة.(١)

٢- الشرعية الدستورية:

وتشير إلى القبول العام للقواعد التي تحدد تنظيم وتوزيع القوة السياسية والتنافس عليها. ويمثل تأسيس القواعد الدستورية أحد أصعب جوانب عملية الديمقراطية لأن عملية التحول الديمقراطي تفتح المجال لمدى واسع من المصالح المتنوعة والمتعارضة، وكل مجموعة تسعى لمعرفة كيفية تأثير الترتيبات الدستورية الجديدة على مصالحها وضمان حماية هذه المصالح. ونظراً لسعي الجماعات المختلفة إلى التأثير على شكل الدستور ومحتوياته، فإن المفاوضات والمساومات عادة ما تكون صعبة وشاقة(٢) .

(١) كرم سعيد، دوافع توظيف المرتزقة الاجانب في الأزمة الليبية، مركز المستقبل لأبحاث والدراسات المتقدمة: رابط: https: //futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/524

(٢) إبراهيم، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٣، ص٧٥.

في ليبيا، هناك استقطابات واضحة حول شكل ونظام الحكم. وبحسب آخر استطلاع أجراه مركز البحوث والاستشارات بجامعة بنغازي ، بلغت نسبة من يفضلون النظام الرئاسي (٤٤.١٪) ، يليه النظام المختلط (٣٤.٥٪) ، فيما يلحق النظام البرلماني (١٨.٠٪). ٪). ٩٪) قائمة الرغبات. في المقابل، يعتقد ٥٩.٢٪ أن نظام اللامركزية الإدارية هو الأفضل بالنسبة لليبيا ، و ٢٨.٨٪ يفضلون النظام المركزي، فيما أعرب ١٠.٨٪ عن تفضيلهم للفيدرالية[١] إلا أنه بسبب الفوضى الأمنية في البلاد ، وسيطرة الميليشيات والجماعات الخارجة على القانون ، لا يستبعد أن كل خاسر في قضيته، بحسب نتيجة الاستفتاء المقبل ، سيشكك في شرعية الهيئة المنوطة بالهيئة. مهمة صياغة مشروعه، أو نزاهة الاستفتاء، وله أن يتخذ أي ذريعة أخرى لمنع الترتيبات الدستورية من التأثير على مصالحه.

٣ـ الشرعية السياسية:

وتشير إلى المدى الذي يعتبر المواطنون وفقه أن لدى السلطات القائمة الحق في تولي السلطة. ويمكن إقرار أن الحكومة تتمتع بشرعية سياسية عندما تعكس نتائج الانتخابات التنافسية تفضيلات الناخبين وفقاً للقواعد والترتيبات الدستورية والمؤسسية.

غير أننا لا نعدم وجود من يشكك في أحقية نظام الحكم القائم في المرحلة الانتقالية في تولي السلطة لمجرد أن حزبه أو عشيرته أو ميلشيته لم يرض على توليه إياها في زمن الاضطرابات الأمنية لا تكفي تفضيلات الناخبين لتحديد

(١) إبراهيم، حسين توفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٣، ص٩٥.

القائمين على إدارة الدولة، وحين تخسر بعض التيارات السياسية عبر صناديق الاقتراع، قد تلجأ إلى صناديق الذخيرة لتذود بها عن مصالحها.

وقد بلغ هذا النوع من التشكيك في الشرعية ذروته حين رفض المؤتمر الوطني العام تسليم السلطة لمجلس النواب المنتخب، بما أفضى إليه ذلك من قيام سلطتين على الأرض، واندلاع اشتباكات مسلحة عنيفة، وعلى هذا النحو، يستبين لنا أن مسألة الشرعية، بمختلف تجلياتها، قد تهدد بإجهاض عملية التحول الديمقراطي، بل بدخول البلاد في نفق قد يودي بها إلى الانضمام إلى قائمة الدول الفاشلة[1].

(١) أندرسون، جيمس، صنع السياسات العامة "، ترجمة د. عامر الكبيسي، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط٥، ٢٠١٣م، ص٥٦.

المبحث الثاني

عوائق الانتقال الديمقراطي الليبي

بينما تتضارب المؤشرات في تحديد ما سوف تؤول إليه المراحل الانتقالية، فلا شك في أن ليبيا تحتاج إلي قطع شوط طويل حتى تتمكن من معالجة العواقب والآثار المترتبة علي مساوئ النظم السابقة، ذلك إن تركتها لم تقتصر علي انتهاكات حقوق الإنسان، أو إهدار الأصول الطبيعية والمالية الوطنية، بل طالت المنظومة القيمية الحاكمة في المجتمع الليبي. (١)

ولا جدال في أن إرساء نظام قيمي جديد نادرً ما يكتمل جميع أركانه، فهو يبقى دائماً قابلاً للتراجع، والسير إلى الخلف، والتبديل لا يكتسب نهائياً، إذ أنه لا يجري على خط واحد، ومن أهم المعوقات التي تعرقل الانتقال الديمقراطي في ليبيا ما سيذكره الباحث في المطالب الأربعة التي اشتمل عليها هذا المبحث، وهي كالتالي: تخلف الوعي السياسي، الثقافة السياسية لدي المواطن الليبي، العوائق الأمنية للانتقال الديمقراطي في ليبيا، الأوضاع الاقتصادية المتردية.

المطلب الأول

تخلف الوعي السياسي

أسوأ عيب يمكن أن يصيب التنشئة السياسية هو الفشل في جعل المعرفة المحدد الأساسي لوعي الأفراد والجماعات ، لأن الوعي المؤسسي أقدر علمياً على توسيع التصورات من الوعي القائم على الخرافات والخداع ، مثل الوعي المنفتح على الإدراك. الثقافات الأخرى أكثر قدرة على توسيع الآفاق من الوعي

(١) مصطفى عمر التير، أسئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا: المهمة الصعبة، لبنان، منتدي المعارف، ٢٠١٣، ص-ص: ١١٠-١١٢.

الواثق والمتمحور حول الذات. تخبرنا تجارب التاريخ وقواعد المنطق أن الحاجة إلى التغيير والقدرة على تحقيقه مرتبطان بعاملين: عامل موضوعي يتمثل في الاجتماع السياسي يصل إلى حدود الأزمة، وانقطاع التواصل بين الأطراف. النظام السياسي والجماهير. وعامل ذاتي يتمثل بإدراك الجماهير لقيمتها الحقيقية كمؤثرين في استقرار أو تغيير النظام. ما لم يتوفر العامل الأخير، وإذا كان العامل الأول متاحًا، تظل الحاجة إلى التغيير قائمة، ولكن بدون القدرة على القيام بذلك، وهذا ما يفسر حالة الجمود السياسي التي عاشها الوطن العربي منذ فجر استقلال البلاد العربية إلى عام ٢٠١١م رغم توافر العامل الموضوعي، وذلك بسبب غياب العامل الذاتي، الذي كان يتبلور ببطء، مما جعل المراقبين ينظرون إلى إمكانية توافره بشيء من الشك وعدم اليقين، ومن ثم لم يستطع أيّ منهم التنبؤ بما حدث قبل حدوثه. (١)

ويعد مصطلح الثورة من المصطلحات القديمة التي واكبت ظهور الدولة والحياة السياسية منذ ما قبل التاريخ. ويستعمل هذا المصطلح لوصف التغيرات الجوهرية التي تطرأ على حياة الشعوب، وعلى الحضارة الإنسانية، إلا أن الاستعمال الأكثر رواجا له يذهب للتحولات الجذرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات، نتيجة حراك شعبي واسع. (٢)

---

(1)Dana Williams,"Why revolution ain't easy: violating norms, re – socializing society",.Contemporary Justice Review, vol. 14, No, 2, June 2011 ,p. 168

(٢) محمد عبده حتامله،. ثورة العرب "الربيع العربي". القاهرة: المكتبة الوطنية، ٢٠١٢، ص٥٥.

لكن تغيير رأس النظام لا يعني حدوث ثورة؛ لأن الثورة لا تكتمل ولا تأخذ معناها الحقيقي إلا إذا حققت الأهداف التي قامت من أجلها. كما أن الثورة ليست مجرد خروج الناس للشارع لتهتف وترفع الشعارات أو تخرب وتدمر مؤسسات السلطة، إنما هي عملية مركبة ومتعددة الأبعاد، وخروج الناس إلى الشارع أحد شروطها أو قبيل اشتعالها، ولكن ليست الثورة كذلك. فإن جميع الثورات تمر بمرحلتين: مرحلة الهدم التي يتم فيها إسقاط النظام السياسي القائم. (١)

وهذه مرحلة تنجح فيها كل الثورات تقريبا. والمرحلة الثانية هي بناء النظام وأوضاع جديدة تتوافق مع أهداف الثورة ومع الوعود التي قطعها الثوار للشعب. وهذه المرحلة الثانية الأكثر صعوبة؛ لأنّ الثورة في كثير من الأحيان تتعثر في بناء أوضاع جديدة أفضل من سابقتها فيجلس الثوار على أنقاض ما هدموه ويتحولون إلى مستبدين جدد مع استمرارهم بالتغني بشعارات الثورة، بينما الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تزداد سوءاً مما يثير حنق الجماهير المتطلعة للتغيير وعندئذ تبدأ ثورة على الثورة ويبدأ الناس بالاجتماع والخروج إلى الشارع فتواجههم قادة نظام الثورة بقمع أشد فتكاً من قمع الأنظمة السابقة، وحين تتأزم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتصبح أحوال الناس لا تطاق، وعندما تتباعد الشقة بين الحاكم والجماهير، وتغيب وسائل التعبير السلمي، لا تجد الجماهير أمامها إلا التحرّك لتغيير الأوضاع تغييراً جذرياً، فالأمر إذن ليس يقظة مفاجئة للجماهير العربية من بيات شتوي، إنما هو نتاج تراكمات استغرقت ما يربو على أربعة قرون، وتتمثل أول هذه التراكمات في العوامل السياسية، وذلك عندما حدثت فجوة بين الخطاب السياسي والواقع، فما تقدمه التصريحات

(١) محمد عبده حتامله،. ثورة العرب "الربيع العربي"، المرجع السابق، ص٥٦.

من صورة مشرقة عن الانجازات الاقتصادية والاجتماعية، جعل هناك أزمة ثقة ومصداقية في خطاب السلطة وجعل الشباب ينقم على الأوضاع عامة، ويخرج في حركات احتجاجية تعبر عن حالة غضب[١] .

أضف إلى ذلك الحضور المكثف للحزب الحاكم إدارياً، ترافق ذلك مع ضعف القوى الحزبية وعدم تعبيرها عن مصالح الشباب وقضاياهم حيث لم تتمكن الأحزاب من القيام بدور فاعل ومؤثر في الحياة السياسية والاجتماعية، أمّا الانتخابات النيابية فقد غابت عنها النزاهة والشفافية، فلم يكن هناك تمثيل حقيقي للمجالس النيابية. [٢]

هدفت هذه الثورات إلى تحقيق الديمقراطية القائمة على التعددية والحريات السياسية والاجتماعية وحرية التعبير واحترام حقوق الإنسان والتداول السلمي للسلطة وفصل السلطات واستقلال القضاء وبناء الدولة وفق دستور حديث. على الصعيد الاجتماعي، تحقيق العدالة الاجتماعية، ومكافحة الفساد والبطالة والفقر، وترسيخ مفهوم المواطنة والمجتمع المدني.

وعلى صعيد السياسة الخارجية رفض التبعية واستعادة الكرامة الوطنية، والحفاظ على الحقوق والهوية القومية، واستعادة دور الشعوب العربية، وحماية

(١) حبيب، رفيق، حروب الديمقراطية ومعارك الإصلاح والهيمنة، القاهرة: مطبعة الشروق الدولية، ط١، ٢٠٠٦، ص٨٧.

(٢) محمد نور الدين. التحرر من السلطوية والديمقراطية المعلقة. سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد ٣٩١ سبتمبر ٢٠١١، ص: ص ١١-٣١

ثرواتها القومية، والتصدي للتدخلات والإملاءات الخارجية، ومجابهة التحديات التي يشكلها الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة[١] .

لقد ركز الفكر السياسي الإنساني على أهمية الوعي السياسي في بناء الأنظمة الديمقراطية، وهذا ما أشار إليه جميع الفلاسفة والمفكرين ابتداء من العصر الإغريقي عندما وصفوه بمصطلح (الفضيلة المدنية) وربطوه مع القيم الديمقراطية، وأشاروا إلى أن أول حالات الوعي السياسي جاءت نتيجة الحاجة الإنسانية إلى الاجتماع وتكوين السلطة عندما اضطر الإنسان في محاولة منه لتأمين الغذاء والحماية إلى الانتظام في مجتمعات سياسية لها إطار سلطوي عبّر عنه بالقبيلة والقرية والمدينة والدولة.

وهذا ما ذهب إليه مفكروا العقد الاجتماعي عندما أشاروا إلى حالة المجتمع المضطربة التي أدت إلى تنازل الأفراد عن حقوقهم السياسية لصالح السلطة مقابل ضمان الغذاء والأمن. وعدّوه بدايات لما عرف بالوعي السياسي لدى الأفراد والمعبر عنه بالحاجة إلى التنظيم السياسي لإدارة المجتمع والدفاع عنه[٢] .

ويُلاحظ أن النظام السياسي الليبي السابق قد عمل على اتخاذ موقف مغلق تجاه كل رافد ثقافي، ووصمها بالغزو والاغتراب الثقافي؛ مما أدى إلى تخوف من الانفتاح على الثقافات الأخرى؛ فنتج عنه تضييق واضح للمفكر. الأفق بشكل عام والأفق السياسي بشكل خاص، وفي هذه الأثناء سيطرت الأيديولوجية على الشخص الذي يسيطر على كل شيء ويتولى نظاماً أمنياً يتخذ موقفاً إقصائياً.

(١) أحمد حمد الفزاني، محطات من تاريخ ليبيا، دار إبداع للنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص٥٦.
(٢) أحمد حمد الفزاني، محطات من تاريخ ليبيا، المصدر السابق، ص٦٧.

المطلب الثاني

الثقافة السياسية لدي المواطن الليبي

للثقافة السياسية دوراً مهما في عملية بناء الدولة، حيث تمثل نسقاً متبادلاً بين النظام السياسي والمجتمع، فالنظام السياسي يصوغ المخرجات، والمجتمع يساهم في صياغة المدخلات، وبما أن الثقافة السياسية هي التي تخلق المواطن الصالح المشارك في العملية.

يصنف المجتمع الليبي حتى وقت قريب ضمن المجتمعات القبلية الرعوية غير المستقرة، واستمر على حالة حتى اكتشاف النفط وبدء مرحلة التصدير، وتتعدد مصادر الثقافة السياسية في ليبيا فمنها المؤثرات الجغرافية، والتفاعلات التاريخية والمحددات الحضارية، والسياقات الاقتصادية والاجتماعية والخيارات السياسية، ليست وليدة موقف معين أو لحظة زمنية قصيرة أو حدث سياسي عابر، بل هي نتاج تراكمات تاريخية وتراثية ودينية وسياسية واجتماعية وجغرافية، اجتمعت خلال فترات زمنية طويلة من خلال الممارسات التجارب التي مرت بالمجتمع(١).

فإذا أخذنا في الاعتبار عدداً من العوامل الأساسية كالمرجعية الفكرية والدينية للمجتمع، نجد أنه كغيره من المجتمعات العربية يتشابه معها في تأثير الروابط القبلية والدينية والقومية، مع الاختلاف الذي تفرضه خصوصية كل مجتمع ومن العوامل الخاصة المؤثرة في الثقافة السياسية الليبية نجد الموقع الجغرافي، فليبيا كدولة ظاهرة حديثة، ولكن كجغرافيا سياسية قديمة جدا فهي

(١) عبد الرحمن خليفة الشاطر، ليبيا: الانتفاضة والتداعيات؛ ط ١، دار الوراق للنشر، ٢٠١٢، ص٨٧.

معروفة منذ العصر الإغريقي، وأهميتها في موقعها وطول ساحلها البحري وانفتاح الأرض وسهولة التضاريس، واعتبارها نقطة وصل بين منطقتين مختلفتين في الثقافة والقيم والدين والسكان والإنتاج الزراعي والصناعي والتقدم التكنولوجي وغيرها[١] .

وانعكس هذا الوضع الجغرافي على النشاط الاقتصادي الذي أثر بدوره على السياق السياسي في ليبيا. خلق طول الساحل في الشمال وحدود الصحراء في الجنوب نوعين من الخطر والخوف من المجهول بين الليبيين. خلال فترات تاريخية، جاءت المخاطر من الجانبين (الصحراء والبحر)، وخلقت هذه البيئة ثقافة الحذر والخوف من المجهول، وتحالفًا لتشكيل قوة قوية ضد تلك الأخطار، وشكلت ثقافة تعاون. والتحالف مع الآخرين من أجل تحقيق الأمن والقوة ، ويتجلى هذا الأثر في مراحل الحياة وتشكيل تحالفات داخلية بين القبائل فيما بينها وتعاونها مع القبائل العربية الأخرى، بالإضافة إلى حقيقة المناخ والبيئة. لها تأثير على الأفراد؛ لذا فإن درجة حرارة الصحراء، ونقص الغذاء، وندرة المياه، وتنوع المناخ، تزرع ثقافة الصبر والتحمل والمشاورة[٢]، هذا الواقع فرض نوعاً من التعامل بين السكان لمواجهة تلك الأخطار والمصاعب وأسسا لتكوين تحالفات على مستوي القبيلة أو العشيرة.

(١) درويش، عادل، حكم الشعب للشعب، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٤٦٢١، بتاريخ ٠٩ ديسمبر ٢٠١٨م، (ص: ١٨).

(٢) إسلام محمد جوهر، دور التدخلات الخارجية في ظاهرة فشل الدول: دراسة نظرية مع التطبيق علي الحالة الليبية منذ عام ٢٠١١، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٢٠، ص٣٦.

كما أن الطابع القبلي يعني طابع التحالف بين القوي المجتمعية ضد الأخطار الخارجية نتج عنه التزام واتفاق في الوحدات الأساسية في المجتمع ابتداء من الأسرة حتى القبيلة كونت قيم الطاعة والامتثال لولي الأمر[١] .

إن البيئة الصحراوية والتي تغطي معظم ليبيا أثرت على المجتمع بتكوين تجمعات في الإقامة والسفر والترحال فلا يمكن التنقل بصور فردية إلا ما ندر، وتلك المجمعات تتسم بالسمع والطاعة الكاملة لشيوخ القبائل، وعدم معارضتهم كرس لظهور قيم واتجاهات الولاء والطاعة والخضوع لسلطة القبلية، وتنفيذ ما يصدر دون إبداء الرأي أو المعارضة.

المطلب الثالث

العوائق الأمنية للانتقال الديمقراطي في ليبيا

ارتكز مفهوم الأمن الوطني لليبيا خلال فترة النظام السابق على أمن النظام، إذ تأسس على المحافظة على النظام السياسي وسبل تعزيزه وتقويته. وهناك العديد من المظاهر التي أكدت سيادة هذا المفهوم، نذكر منها تحييد المؤسسة العسكرية وحلها، وتشكيل قوات بديلة تحمي النظام، واعتماد التجنيد للمؤسسة العسكرية والمؤسسات الأمنية الأخرى على المصادر التقليدية، كالقرابة والولاء الأيديولوجي. وبوجه عام، يمكن القول إن الثورة أطاحت بنظام أمني فشل في

(١) خالد، مساوى، تطورات الأزمة الليبية والأطراف الداخلية الفاعلة، مجلة الرافدين، ٢٠١٤م، ص٦٧.

استيعاب مفهوم الأمن الإنساني، فهو أمن نظام وليس أمن وطن ولا أمن مواطن كما يستخدم الوسائل القهرية أكثر من استخدامه الوسائل السلمية[١].

والأمور بعد الثورة لم تتحسن بأي شكل، بل ساءت من أوجه عديدة، والليبيون يعبرون عن قلقهم بسبب الأوضاع الأمنية بأكثر من أسلوب. أكثر من ثلثي الليبيين يطالبون بمنع الانضمام إلى القوات المسلحة في شكل مجموعات منظمة، وبمنع التشكيلات العسكرية خارج إطار القوات المسلحة، وبمنع تدخل القوات المسلحة في الحياة السياسية. [٢]

كما أن الأوضاع الأمنية في البلاد ليست مستقرة بما يكفي لسير عملية الديمقراطية. الحال أنها ليست مستقرة لسير الحياة نفسها، فحين يتزعزع الأمن تتزعزع ثقة المواطن في كل شيء. رأس المال لا يرعبه شيء قدر ما يرعبه غياب الأمن، وفي غياب الأمن لا سبيل لقيام دولة المؤسسات، ولا لإعمال أحكام الدستور الذي يؤسس لقيامها. أما القيم فحظها في غياب الأمن ليس وافرا، فحين يكون هاجس المرء الحفاظ على حياته، لن يكون هناك متسع في ضميره للتراحم، أو التسامح أو التكافل أو الإيثار أو الإنصاف[٣] .

---

(١) زردومي علاء الدين، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة. الجزائر ٢٠١٢ – ٢٠١٣، ص٤٥.

(٢) علي عبداللطيف، دولة ما بعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا، مجلة سلسلة دراسات المركز العربي للأبحاث، السنة ٢٠١٣، ص٢٢.

(٣) علاء الدين زردومي، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكر، ٢٠١٣، ص٧٨.

ولا شك أن من أهم معوقات الانتقال الديمقراطي في ليبيا تلك الصراعات بين المؤسسات الحكومية في ليبيا تمثل مبرر لمزيد من الهجمات الإرهابية، على النحو الذي وقعت على أساسه تفجيرات اللجنة الانتخابية. فبدون هذا الصراع الداخلي، لن يكن لداعش فرصة للوجود في ليبيا. إذ يمّكن النزاع المسلح بين القوات التابعة للمجلس الرئاسي من جهة والقوات المنتسبة للقائد العسكري خليفة حفتر من جهة أخرى، فرصة ذهبية لبقاء التنظيم على الأراضي الليبية، ولو لم يتمكن من الاستحواذ عليها، ويحافظ على قدرته على تنفيذ الهجمات الإرهابية في منطقة الهلال النفطي، والمنطقة الوسطى حول الجفره، وكذلك في جنوب ليبيا، ناهيك عن الخلايا النائمة في أجزاء أخرى من البلاد، بما فيها المنطقة الغربية. كما انتشرت الجماعات المسلحة المتطرفة في غرب وشرق ليبيا، بما في ذلك الجماعات المسلحة المتطرفة التي لها علاقات وثيقة مع القاعدة ومجموعات السلفية المدخلية. (١)

أدى النزاع المسلح المستمر بين مختلف الجماعات العسكرية وشبه العسكرية في سياق صراعها على السلطة إلى شل السلطتين التشريعية والتنفيذية، بالإضافة إلى تقويض المصالحة الوطنية وعرقلة التقدم الذي أحرزته جلسات المصالحة المحلية في ليبيا والمدعومة من الأمم المتحدة. لجنة الحوار السياسي وتأثيرها السلبي على الحياة اليومية للمواطنين، وتوافر الخدمات العامة، حيث لا تزال المؤسسات الليبية غير قادرة على ممارسة مهامها، ومنها مجلس

(١) علاء الدين زردومي، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، المرجع السابق، ص٤٥.

النواب، ومجلس الدولة، ومجلس الرئاسة، ومجلس النواب، ومجلس الدولة. النظام القضائي والمؤسسات الأمنية[١].

بالإضافة لما سبق فإن الجهات الفاعلة الخارجية كان لها دور ومساهمة في عدم استقرار ليبيا من خلال دعم الجماعات المسلحة في غرب وشرق ليبيا، بما في ذلك الجماعات المسلحة المتطرفة. وهذا الدعم يشكل انتهاكًا خطيرًا للحظر المفروض على الأسلحة: وهو خرق لا يزال يوثق من قبل لجنة خبراء مجلس الأمن.

علاوة على أن القتال بين المجموعات المسلحة المرتبطة بالمجلس الرئاسي والجيش الوطني الليبي في الشرق يعرقل بشكل مباشر أي تحقيق للعملية الانتخابية، ويطرح سؤال: كيف يمكن ضمان عدم تدخل الجماعات المسلحة خلال العملية الانتخابية؟ وفي هذا الصدد تخشى منظمات المجتمع المدني المسجلة التي تعمل ضمن إطار قانوني مقيد لعملها، التدخل المرجح للمجموعات المسلحة في العملية الانتخابية من خلال منع المنظمات من القيام بدورها في مراقبة مراحل العملية الانتخابية[٢]

تشهد عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا جمود شديد بسبب الفشل في إحراز أي تقدم على الصعيدين الوطني والدولي فيما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني الليبي. فمنذ انتفاضة ٢٠١١م، لم تضع السلطات التشريعية الليبية المتعاقبة

(١) علي عمر علي أبو جعفر، التدخل الدولي الإنساني في الأزمة الليبية (خلال سنة ٢٠١١) ؛ أطروحة دكتوراه، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، طرابلس ٢٠١٦، ص١٦٧.

(٢)محمد محسن أبو النور، العلاقات الليبية مع دول الجوار (٢٠١-٢٠١٤)، صراع الحدود والأمن والسياسة، مجلة رؤية تركية، العدد الثالث، السنة ٢٠١٤، ص-ص: ٥٧-٦٢.

استراتيجيات وطنية أو خطط واضحة لإعادة بناء المؤسسات الأمنية الوطنية. وبدلًا من ذلك، عززت قوانين ومراسيم من المجلس الانتقالي مثل قانون ٢٠١٢/٣٨م وقرار ٢٠١٢/٧م وقرار ٢٠١٢/١٣٤م من جهة والمؤتمر الوطني العام ومجلس النواب من جهة أخرى إنشاء هياكل أمنية موازية لا تسيطر عليها الدولة.

كما أصدر المجلس الرئاسي قرار٢٠١٨/٥٥٥م وقرار ٢٠١٦/٢م وأصدر الجيش الوطني الليبي، قرارات بضم مجموعات مسلحة مدنية تسمي بأولياء الدم والمجموعات السلفية المدخلية، على نحو زاد من تفاقم تجزئة المشهد الوطني نظرًا لعملهما من خلال مجموعات مسلحة كمجموعات مفتتة وليس أفراد ينتمون لمؤسسات أمنية وطنية لها أليه للدمج وتسلل إداري واضح[١] .

وأعطت المؤسسات الليبية المتعاقبة هياكل أمنية موازية مثل اللجنة الأمنية العليا للدفاع عن ليبيا، وغرفة ثوار ليبيا، والحرس الوطني، والتحالف المسلح لفجر ليبيا، وعملية الكرامة، ومناصب سيادية في وزارة الدفاع ووزارة الداخلية. كما حدث سابقًا مع حفتر ، الذي كان قائد المجموعة شبه العسكرية "عملية الكرامة" ، ويقود الآن الجيش الوطني الليبي. كما تستفيد هذه المجموعات من أموال طائلة من خزينة الدولة، بينما تستمر في العمل بالاسم فقط في مؤسسات أمن الدولة[٢]

(١) علي عمر علي أبو جعفر، التدخل الدولي الإنساني في الأزمة الليبية، مرجع سابق، ص٩٨.

(٢) محمد مصباح شعبان الجندي، التدخل الدولي الإنساني ودوره في عملية التحول الديمقراطي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سطات، جامعة الحسن الأول. ٢٠١٦ – ٢٠١٧، ص١٩٨.

ولاتزال هذه الجماعات المسلحة، التي لا تخضع بشكل كامل لمؤسسات الدولة، ترتكب بانتظام العديد من الهجمات العشوائية التي تستهدف المدنيين والبنية التحتية المدنية، بالإضافة إلى قوانين العفو، مثل قانون رقم ٣٥ لعام ٢٠١٢م الصادر من المجلس الانتقالي، والقانون رقم ٦ الصادر من مجلس النواب في ٢٠١٥م.

وما زالت عمليات القتل خارج نطاق القانون والتعذيب والاحتجاز التعسفي والجرائم التي تصل لجرائم الحرب ترتكب في ظل الإفلات التام من العقاب، وعلى المجلس الرئاسي ومجلس النواب التوقف عن تكرار هذه الأخطاء المميتة. (١)

في حين أن المجلس الرئاسي لا يزال ضعيفاً ومنقسماً وغير قادر على اتخاذ أي خطوات حقيقية فيما يتعلق بعملية التدقيق في القطاعات الأمنية الليبية، على النحو المنصوص عليه في المادتين ٣٤ و ٤٢ والملحق السادس لاتفاقية السلام الليبية. ولم ينظم المجلس الرئاسي الترتيبات لوقف إطلاق النار وانسحاب الجماعات المسلحة من المدن. كما أنها لم تحدد قواعد العمل وقواعد الاشتباك للجيش والشرطة في التعامل مع الجماعات المسلحة، والإجراءات التأديبية والجنائية، وتدابير مراقبة تنفيذ وفعالية الترتيبات الأمنية المذكورة أعلاه(٢) .

(١) يوسف سالم عبدالعالى مطير، الانتخابات وآثارها على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، ٢٠٢١، ص١٩.

(٢) يوسف سالم عبدالعالى مطير، الانتخابات وآثارها على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، ٢٠٢١، ص٤٥.

ولعل عدم إعطاء الجهود الدولية الأولوية لعملية تدقيق شـفافة لقطاعـات الأمن، قد قوض كثيرًا من إصلاح القطاع، فتعاملت دول عظمى مثل إيطاليا بشكل مباشر مع مجموعات مسلحة في الشرق والغرب؛ مما أدى للفشـل فـي إنشـاء مؤسسات أمنية وطنية موحدة.

هذا بالإضافة إلى الدعم الضعيف للمحكمة الجنائية الدولية، والتي بإمكانهـا أن تلعب دور ردع فعال في مواجهة المجموعـات المسـلحة المهـددة للعمليـة الانتخابية.

جدير بالذكر أنه في ظل استمرار شلل النظام القضائي الليبي تكون المحكمة الجنائية مختصة بالتحقيق وإصدار أوامر اعتقـال بحـق مرتكبـي الانتهاكـات الجسيمة.

وبناء عليه يتعين على المجتمع الدولي – ولا سيما مجلس الأمـن التـابع للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي – مضاعفة دعمه للمحكمة الجنائية الدولية حتى يكون دورها للمساءلة فعالاً. (١)

(١) إسلام محمد جوهر، دور التدخلات الخارجية في ظاهرة فشل الدول: دراسـة نظريـة مـع التطبيق على الحالة الليبية منذ عام ٢٠١١، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٢٠، ص٨٨.

المطلب الرابع

الأوضاع الاقتصادية المتردية

تشكل التنمية الاقتصادية حسب المقاربة الانتقالية دافعاً حاسماً لتحركات النخب المتنافسة صوب صياغة تسويات ديمقراطية، فيما تجمع المقاربات الثلاث على احتمال أن تقوض الأزمات الاقتصادية العملية الديمقراطية برمتها. وفي الحالة الليبية يبدو أن التنمية الاقتصادية ليست عاملاً قادراً بمفرده على تفسير تحركات النخب السياسية صوب صياغة تسويات ديمقراطية. غير أن الصراعات المسلحة، سواء كانت من أجل المصالح الاقتصادية أو من أجل فرض توجهات أيديولوجية بعينها، قد تضع البلاد على شفا أزمات اقتصادية تقوض عملية التحول الديمقراطي المرجوة(١).

- **الاقتصاد الريعي والوفرة المالية**:

أدى تزايد دخل الدولة الليبية الناتج عن ارتفاع أسعار النفط خلال السبعينيات إلى سيطرة الدولة على الثروة الاقتصادية. وكان تدخل الدولة في الاقتصاد المحلي شاملاً وعميقاً، حيث هيمنت على القطاعين الصناعي والزراعي وتجارة الجملة والتجزئة، وامتلكت المصارف وشركات التأمين والخدمات الرئيسة الأخرى، فأصبح حوالي ٧٥% من القوى العاملة يعملون في مؤسسات الدولة. وقد أدى احتكار الدولة لعملية جمع الريع وتقييدها للأنشطة التي تسمح ببروز الشركات والمنشآت التنافسية المملوكة للقطاع الخاص إلى سعي المواطنين إلى القيام بأنشطة ريعية غير منتجة. وعندما بدأت الدولة في تبني إصلاحات

(١) علي عمر علي أبو جعفر، التدخل الدولي الإنساني في الأزمة الليبية (خلال سنة ٢٠١١) أطروحة دكتوراه، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، طرابلس ٢٠١٦، ص٣٧.

اقتصادية في أواخر الثمانينيات، بدا واضحاً تأثير هذه الأوضاع على إستراتيجية الحرية الاقتصادية[١] .

وبسبب توفر الدخل النفطي، تمتعت الدولة الليبية بدرجة عالية من الاستقلالية أدت إلى التأثير على عملية بناء وتوسع الدولة في ليبيا. فبعكس الأنماط التقليدية لإنفاق دول الرعاية الاجتماعية ذات الاقتصاديات المنتجة والمستندة على توسيع القاعدة الضريبية التي تعتمد على توسيع وتنويع قاعدة الدخل، أفضى الإنفاق في ليبيا إلى خلق بنى بيروقراطية كبيرة تتميز بالأداء التوزيعي، فيما ظلت قدراتها التنظيمية والاستخراجية عند الحد الأدنى. وبسبب هيمنة الدخل النفطي على الاقتصاد المحلي، لم تكن هذه القدرات ذات أهمية بالنسبة للدولة الليبية. والحال أن معظم طموحات وسياسات الدولة الليبية كانت قابلة للتحقق دون الحاجة إلى تطوير أو تمكين أو تعزيز المؤسسات البيروقراطية الأفقية المميزة للدولة الحديثة. [٢]

ولأن الاقتصاد الليبي ريعي بامتياز من واقع اعتماده شبه المطلق على إيرادات النفط في تمويل أوجه الإنفاق وفي توفير فرص العمل، فإن ملامح الريع تبدو واضحة جليّة على آراء وميول الليبيين تجاه الأسئلة التي تضمّنها المسح الشامل لآرائهم في القيم. ويستدل من هذا المسح أيضا على تفشي ثقافة تواكلية

(١) عادل محمد الشريحي، واقع الفساد المالي والإداري في ليبيا: الآثار وسبل المكافحة، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة سرت، كلية الاقتصاد، المجلد الأول، العدد الثاني، السنة ٢٠١٨، ص٥٦.

(٢) عادل محمد الشريحي، واقع الفساد المالي والإداري في ليبيا: الآثار وسبل المكافحة، المرجع السابق، ص٩٠.

ترسّخت عبر ردح طويل من الزمن، تتمثل في اعتبار الوظيفة العامة حضن الأمان، وتتنافر مع قيم الإبداع والابتكار والمخاطرة التي تسم العاملين في مجال المبادرة الفردية، حيث لا تحظى قيم مثل الاستقلالية والادخار والمثابرة إلا باهتمام أقلية من الليبيين(١) .

- الفساد المالي والإداري وسوء إدارة الموارد الاقتصادية

شرعت ليبيا منذ أوائل التسعينيات في إعادة هيكلة نظامها الاقتصادي، وفي التحول التدريجي من نظام تسيطر فيه الدولة سيطرة شبه كاملة على النشاط الاقتصادي إلى نظام يسمح تدريجياً للقطاع الخاص بالقيام بدور مهم في النظام الاقتصادي. وقد بدأت تلك التغييرات بصورة بطيئة ومترددة، ثم اكتسبت زخماً قوياً في بداية الألفية الثالثة، خاصة بعد حل أزمة لوكربي ورفع الحصار الاقتصادي عن ليبيا وتحسن علاقاتها مع البلدان الغربية(٢) .

وكان من الضروري، نتيجة لتغير توجهات السياسات الاقتصادية أن تبرز مشاكل تتعلق بقدرة الدولة على إدارة عملية التحول وتوجيهها على المستوى الكلي، والسيطرة على الفساد المالي والإداري المصاحب لعمليات التحول. وهذا يعني أن نجاح عمليات الإصلاح الاقتصادي في ليبيا استدعت تطوير القدرات المؤسسية للدولة وتعزيز دورها في ضبط هذه العمليات وتنظيمها، إلى جانب

(١) تيسير إبراهيم فديح: التدخل الدولي الإنساني (دراسة حالة ليبيا ٢٠١١) ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٣، ص٧٨.

(٢) محمد الشيخ. التدخل الإنساني للأمم المتحدة – ليبيا نموذجاً، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية. جامعة الحسن الثاني، ٢٠١٥، ص٣٨.

تأسيس مستوى عال من الشفافية والمساءلة للسيطرة على الفساد المالي والإداري[١] .

غير أن الدولة عجزت عن هذه السيطرة لأسباب أهمها: تداخل الاختصاصات والمسؤوليات وتضاربها بين المستويات السياسية والإدارية المختلفة وضمن كل مستوى منها. [٢]

الي جانب غياب التوازن بين المسؤوليات المسندة إلى المستويات السياسة والإدارية وبين السلطة الممنوحة لها لضمان أدائها لمسؤولياتها وفرض قراراتها، حيث هناك مسؤوليات لا تصاحبها سلطات متكافئة معها، وسلطات لا تصاحبها مسؤوليات محددة.

(١) محمد الشيخ. التدخل الإنساني للأمم المتحدة – ليبيا نموذجاً، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية. جامعة الحسن الثاني، ٢٠١٥، ص٨٩.

(2)27Corruption as a Threat to Stability & Peace". Publications of Transparency International, February 2014, pp90-114.

المبحث الثالث

تداعيات التحول الديمقراطي في ليبيا

ما من عملية ديمقراطية في أي دولة ما إلا وتشوبها بعض التداعيات على مستوى حدودها الجغرافية، وعلى مستوى تحدياتها الأمنية والدولية، وقد قام الباحث بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، وهما: تداعيات التحول الديمقراطي في ليبيا على المستوى الوطني، تداعيات التحول الديمقراطي في ليبيا على المستويين الإقليمي.

المطلب الأول

تداعيات التحول الديمقراطي في ليبيا على المستوى الوطني

لعبت الاعتبارات الأمنية دورًا رئيسيًا في تحديد أفضل نهج أمني للمجتمع الدولي لمعالجة الوضع في ليبيا[١] ، حيث تقوم جهود دول الجوار على افتراض أن استمرار الفوضى داخل ليبيا سيؤثر بشكل مباشر على مستقبل ليبيا ، الأمر الذي قد يؤدي إلى تهديد أمن حدود الدول المختلفة. ويتجاوز ذلك التهديدات الاقتصادية والسياسية للدول الغربية مثل تعليق صادرات الغاز لإيطاليا لنحو أسبوع بسبب المواجهة مع إيطاليا. مجمع مليته للنفط والغاز ، غرب طرابلس ، في مارس ٢٠١٣، حيث ينطلق جوهر تحليل الدول في العلاقات الدولية من كيفية تحقيق الأمن والاستقرار الوطني ، خاصة في ظل ما يسمى بمجمع الأمن الإقليمي، باري بوزان و. ويفر. الأمن ظاهرة مترابطة لأن الأمن عقلاني ، ومن المستحيل فهم الأمن القومي لدولة معينة بصرف النظر عن الاعتماد المتبادل ،

(١) مرزوقي عمر، حركيات التحول الديمقراطي في الوطن العربي قراءة في المؤثرات الدولية"، مجلة المفكر (كلية الحقوق و العلوم السياسية –بسكرة) ، العدد ١٠، ٢٠١٤، ص٩٠.

بما في ذلك الأمن. يتم إلغاء قفل المشكلات الأمنية بطريقة تجعلها مترابطة بحيث لا يمكن تحليل مشكلاتها الأمنية أو حلها بشكل فردي. وهذا من شأنه أن يسمح للدول بتبني سياسة أمنية مشتركة لتجنب انتشار انعدام الأمن .

ويشير مجمع الأمن الإقليمي إلى درجة عالية من الترابط الأمني (التأثير والضعف) بين الوحدات التي يتكون منها المجمع، وترتبط الدول أو الوحدات الأخرى ارتباطًا وثيقًا بما يكفي لتكون واثقة من أن التفاعلات التي تحدث على المستوى الإقليمي لا يمكن التعبير عنها على أعلى مستوى يعتبر مستوى الدولة منفصلاً عن بعضها البعض بمعنى التفاعل مع الأمن الإقليمي، "ويتجلى هذا الترابط في تأثير المحاور على التهديدات أو التهديدات. نفوذها وسيطرتها على ولاء الدولة لأراضيها أو أطراف العنف ضدها والاستمرارية. يمكن معالجة تأثير التحول الديمقراطي في ليبيا على الجيران الإقليميين كمكون أمني واحد،لا يمكن فهم تكاليف عملية الانتقال ودراستها بمعزل عن البلدان الأخرى ، لأن آثار الانتقال لا يمكن فهمها على أنها عزلة عن الجيران ، وتخلق معضلات أمنية ، وتشكل تحديات حقيقية للسياسة. الأمن القومي والدولي[١] .

(١) يوسف محمد الصواني، الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبـــي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٣١، السنة ٢٠١٥، ص١٣٥.

المطلب الثاني

تداعيات التحول الديمقراطي في ليبيا على المستويين الإقليمي

يمكن معالجة تأثير التحول الديمقراطي في ليبيا على الجيران الإقليميين كمكون أمني واحد، ولا يمكن فهم تكاليف عملية الانتقال ودراستها بمعزل عن البلدان الأخرى؛ لأن آثار الانتقال لا يمكن فهمها على أنها عزلة عن الجيران، وتخلق معضلات أمنية، وتشكل تحديات حقيقية للسياسة التحديات الأمنية الوطنية والدولية، وخاصة في[1] :

١. انتشار السلاح الليبي ومأزق التنظيمات الإرهابية المسلحة: تواجه إعادة إعمار الدولة الليبية سلسلة من التعقيدات الأمنية، فالأسلحة مبعثرة بأعداد كبيرة ، وبالتالي تصبح المخازن المتبقية مورداً هاماً للجماعات المسلحة، حيث تظهر الجماعات المسلحة لتحمل أيديولوجية "الجهاد" حيث انخرطت معظمها في عملية إسقاط النظام، لكنها اتبعت بعد ذلك مسارات مختلفة، فيما اندمج بعضهم في المجموعة التي تمثل نواة الجيش الليبي الجديد. هيئة الأركان العامة وآخرون ينفون العملية الديمقراطية برمتها ويقاطعون الانتخابات ويظلون مسلحين وهو ما يمس كل مؤسسات الدولة.

٢. اللاجئون الليبيون والمهاجرون غير الشرعيين: تعتبر قضية اللاجئين والهجرة غير الشرعية من التحديات الأمنية التي تعاني منها الدول.

---

(١) يوسف محمد الصواني، الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٣١، السنة ٢٠١٥، ص٥٩.

هذه المساحة الجغرافية أو الجيوسياسية التي تربط البلدان، خاصة في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، تشكل تهديدًا مباشرًا لدول الشمال والجنوب، ويجادل باري بوزان في كتابه "حروب الثقافة ٩٦ الباردة" بأن قضايا الهجرة والهجرة ستصبح أكبر عقبة أمام تنمية الغرب، الأمر الذي يتطلب إقامة حوار أوروبي مع الدولة الواقعة في شمال إفريقيا على الساحل الجنوبي لإيجاد حل لمشكلة الهجرة.

٣. تكلفة التدخل الخارجي في المنطقة: الدافع الأكبر لصياغة مبدأ مسؤولية الحماية في النزاعات المسلحة هو عدم كفاية استجابة المجتمع الدولي لأعمال الإبادة الجماعية والتطهير العرقي التي حدثت في الصومال ورواندا وكوسوفو في القرن الماضي، وظهور الخلافات ذات الصلة. حول شرعية التدخل الإنساني.

يتضح مما سبق، في خضم التداعيات والتحديات الأمنية التي يشهدها جيران ليبيا الإقليميون، يتطلب الوضع تضافر الجهود من قبل المجتمع المحلي والإقليمي والدولي لإيجاد نهج وطني واعٍ لإدارة الأزمات. لا يهم ما إذا كان يتم الحفاظ على السلام في نزاع معين أو حتى يتم السعي إلى السلام الذي يحل الأزمة من خلال الجهود الدبلوماسية والتفاوضية. وبدلاً من ذلك، يجب إحلال السلام وتوطيده بين أطراف النزاع حتى لا تظهر مشكلة الفلاحين الرئيسية، حيث تتجاوز هذه المشكلة عملية التحول الديمقراطي وتتجاوزها باعتبارها تهديدًا لأمن واستقرار الشعب.

الخاتمـــة

وبعد رحلة مقتطفة عن مرتكزات الانتقال الديمقراطي الليبي وعوائقه يدون الباحث أهم ما توصل إليه من نتائج جوهرية وتوصيات مهمة، وهي تتمثل فـــي الآتي:

لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتمثل في الآتي:

١. إن عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا تظل مرهونة بوجود قيادات سياســية كفؤة تتبنى الديمقراطية خياراً استراتيجياً والتزاماً وتعهداً وطنياً، وتؤثر درجة الثقة في المؤسسات التشريعية والتنفيذية على مــدى قبولهــا والإحســاس بشرعيتها، وتشكل من ثم مؤشراً حاسماً على جودة أدائها.

٢. تواجه عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا عوائق وصعوبات نجملها، في ستة تحديات رئيسة هي: الثقافة السياسية الشائهة، وضعف مؤسســات الدولــة، والأوضاع الاقتصادية المتردية، والعوامل الاجتماعيــة المفرقــة، وهشاشــة المجتمع المدني، والفشل في التوافق حول قواعد العملية السياسية والسياسات العامة، والتدخل الأجنبي.

٣. من أهم معوقات الانتقال الديمقراطي في ليبيا تلك الصراعات بين المؤسسات الحكومية في ليبيا تمثل مبرر لمزيد من الهجمات الإرهابية، على النحو الذي وقعت على أساسه تفجيرات اللجنة الانتخابية، كما إن تخلف الوعي السياسي من العوائق التي أثرت على عملية التحول الديمقراطي.

٤. للثقافة السياسية دورٌ مهمٌ في عملية بناء الدولة، حيث تمثل نسقاً متبادلاً بين النظام السياسي والمجتمع، فالنظام السياسي يصوغ المخرجــات، والمجتمــع

يساهم في صياغة المدخلات، وبما أن الثقافة السياسية هي التي تخلق المواطن الصالح المشارك في العملية.

٥. الاعتبارات الأمنية لها دور رئيسي في تحديد أفضل نهج أمني للمجتمع الدولي لمعالجة الوضع في ليبيا، حيث تقوم جهود دول الجوار على افتراض أن استمرار الفوضى داخل ليبيا سيؤثر بشكل مباشر على مستقبل الدول؛ مما قد يؤدي إلى تهدد الأمن لحدود الدول المختلفة.

٦. ولا يمكن فهم تكاليف عملية الانتقال ودراستها بمعزل عن البلدان الأخرى، لأن آثار الانتقال لا يمكن فهمها على أنها عزلة عن الجيران، وتخلق معضلات أمنية، وتشكل تحديات حقيقية للسياسةالتحديات الأمنية الوطنية والدولية، وخاصة في ظل انتشار السلاح الليبي ومأزق التنظيمات الإرهابية المسلحة، و اللاجئون الليبيون والمهاجرون غير الشرعيين، و تكلفة التدخل الخارجي في المنطقة.

وجاءت توصيات الدراسة بناء على النتائج فتمثلت في:

١. ضرورة الاهتمام بوعي مستوي التعليم والوعي السياسي في ليبيا.

٢. ضرورة تطوير القدرات المؤسسية للدولة وتعزيز دورها في ضبط هذه العمليات لاقتصادية وتنظيمها، بجانب تأسيس مستوى عال من الشفافية والمساءلة للسيطرة على الفساد المالي والإداري.

٣. ضرورة بناء جيش قوي من أجل فرض الأمن على المستوى الداخلي والخارجي، بجانب وجود الثقافة السياسية؛ لما لها من دور مهم في عملية بناء الدولة.

٤. العمل على حل مشكلة المهاجرين مع السعي نحو فرض الأمن وبنلء جيش قوي يساهم في الحفاظ على الأمن والاستقرار.

المراجع والمصادر

١- إبراهيم، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٣

٢- إبراهيم، حسين توفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٣

٣- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، المتوفي، ٧١١ه، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤ه

٤- أحمد حمد الفزاني، محطات من تاريخ ليبيا، دار إبداع للنشر والتوزيع، ٢٠١٢

٥- إسلام محمد جوهر، دور التدخلات الخارجية في ظاهرة فشل الدول: دراسة نظرية مع التطبيق علي الحالة الليبية منذ عام ٢٠١١، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٢٠

٦- إسلام محمد جوهر، دور التدخلات الخارجية في ظاهرة فشل الدول: دراسة نظرية مع التطبيق على الحالة الليبية منذ عام ٢٠١١، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٢٠

٧- أندرسون، جيمس، صنع السياسات العامة "، ترجمة د. عامر الكبيسي، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط٥، ٢٠١٣م

٨- أيمن شبانة، التدخل الخارجي في ليبيا. . الدوافع والتداعيات، مركز فارورس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية: رابط :https //pharostudies.com/?p=3339

٩- تيسير إبراهيم فديح: التدخل الدولي الإنساني (دراسة حالة ليبيا ٢٠١١) ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٣

١٠- الجوهري، الصحاح، بيروت، لبنان، ط٣، ٢٠٠٨

١١- حبيب، رفيق، حروب الديمقراطية ومعارك الإصلاح والهيمنة، القاهرة: مطبعة الشروق الدولية، ط١، ٢٠٠٦

١٢- خالد حنفى، الجوار القلق، تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٨٨، السنة ٢٠١٢

١٣- خالد حنفي، الحسابات المتداخلة لانخراط بعض القوى في النزاع الليبي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٩

١٤- خالد، مساوى، تطورات الأزمة الليبية والاطراف الداخلية الفاعلة، مجلة الرافدين، ٢٠١٤

١٥- درويش، عادل، حكم الشعب للشعب، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٤٦٢١، بتاريخ ٠٩ ديسمبر ٢٠١٨

١٦- رفعت سعيد، الثورات العربية: محاولات الانتشار وعوامل الاحباط، مجلة شئون عربية، العدد ١٥٦، السنة ٢٠١٣

١٧- زردومي علاء الدين، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر - بسكرة. الجزائر ٢٠١٢ - ٢٠١٣

١٨- زياد جهاد حمد، العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي، مجلة مداد الآداب، مجلد (١)، العدد (١٤)، ٢٠١٨

١٩- عادل محمد الشريحي، واقع الفساد المالي والإداري في ليبيا: الآثار وسبل المكافحة، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة سرت، كلية الاقتصاد، المجلد الأول، العدد الثاني، السنة ٢٠١٨

٢٠- عبد الرحمن خليفة الشاطر، ليبيا: الانتفاضة والتداعيات؛ ط ١، دار الوراق للنشر، ٢٠١٢

٢١- علاء الدين زردومي، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكر، ٢٠١٣

٢٢- علي عبداللطيف، دولة ما بعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا، مجلة سلسلة دراسات المركز العربي للأبحاث، السنة ٢٠١٣

٢٣- علي عمر علي أبو جعفر، التدخل الدولي الإنساني في الأزمة الليبية (خلال سنة ٢٠١١) ؛ أطروحة دكتوراه، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، طرابلس ٢٠١٦

٢٤- علي عمر علي أبو جعفر، التدخل الدولي الإنساني في الأزمة الليبية (خلال سنة ٢٠١١) ؛ أطروحة دكتوراه، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، طرابلس ٢٠١٦

٢٥- كرم سعيد، دوافع توظيف المرتزقة الاجانب في الأزمة الليبية، مركز المستقبل لأبحاث والدراسات المتقدمة: رابط: https: //futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/524

٢٦- الكوت، البشير، الفساد في ليبيا وآليات مكافحته، مجلة الحقوق والحريات، العدد٢ــ جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مخبر الحقوق والحريات في الانظمة المقارنة (٢٠١٦)
٢٧- محمد الشيخ. التدخل الإنساني للأمم المتحدة – ليبيا نموذجاً، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية. جامعة الحسن الثاني، ٢٠١٥
٢٨- محمد طه بدوي وآخرون، مدخل إلى العلوم السياسية، ٢٠٠٥، ط٢
٢٩- محمد عبده حتامله، ثورة العرب "الربيع العربي". القاهرة: المكتبة الوطنية، ٢٠١٢
٣٠- محمد محسن أبو النور، العلاقات الليبية مع دول الجوار (٢٠١-٢٠١٤)، صراع الحدود والأمن والسياسة، مجلة رؤية تركية، العدد الثالث، السنة ٢٠١٤
٣١- محمد مصباح شعبان الجندي، التدخل الدولي الإنساني ودوره في عملية التحول الديمقراطي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سطات، جامعة الحسن الأول. ٢٠١٦ – ٢٠١٧
٣٢- محمد نور الدين. التحرر من السلطوية والديمقراطية المعلقة. سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد ٣٩١ سبتمبر ٢٠١١
٣٣- محمد، صالح، سيناريوهات الدور العسكري في مواجهات الجماعات المسلحة داخل ليبيا، ط١، ٢٠١٣

٣٤- مرزوقي عمر، حركيات التحول الديمقراطي في الوطن العربي قراءة في المؤثرات الدولية"، مجلة المفكر (كلية الحقوق و العلوم السياسية -بسكرة) العدد ١٠، ٢٠١٤

٣٥- مصطفى عمر التير، أسئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا: المهمة الصعبة، لبنان، منتدى المعارف، ٢٠١٣.

٣٦- يوسف سالم عبدالعالى مطير، الانتخابات وآثارها على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، ٢٠٢١

٣٧- يوسف محمد الصواني، الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٣١، السنة ٢٠١٥

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٧٧٠
المبحث الأول: مرتكزات الانتقال الديمقراطي الليبي ، وفيه مطلبان :	٧٧٨
المطلب الأول: الوضع الراهن في ليبيا .	٧٧٨
المطلب الثاني: شرعية مؤسسات المرحلة الانتقالية.	٧٨٣
المبحث الثاني:عوائق الانتقال الديمقراطي الليبي ، وفيه أربعة مطالب	٧٨٧
المطلب الأول: تخلف الوعي السياسي .	٧٨٧
المطلب الثاني: الثقافة السياسية لدي المواطن الليبي	٧٩٢
المطلب الثالث: العوائق الأمنية للانتقال الديمقراطي في ليبيا.	٧٩٤
المطلب الرابع: الأوضاع الاقتصادية المتردية.	٨٠١
المبحث الثالث: تداعيات التحول الديمقراطي في ليبيا ، وفيه مطلبان :	٨٠٥
المطلب الأول: تداعيات التحول الديمقراطي في ليبيا على المستوى الوطني	٨٠٥
المطلب الثاني: تداعيات التحول الديمقراطي في ليبيا على المستويين الإقليمي.	٨٠٧
الخاتمة	٨٠٩
المصادر والمراجع	٨١١
فهرس الموضوعات	٨١٦